20110413-0008-2

السفير
الصفحة الأولى
تاريخ العدد ٢٠١١/٠٤/١٣ العدد ١١٨٦٢

١٣ نيسان: دروس من أجل التغيير

فواز طرابلسي

لعل الآلاف من الشباب والأقل شباباً، ممّن عاود النزول إلى الشارع يوم الأحد الماضي منددين بالحرب الأهلية التي «فرضتها الطوائف» مجددين التوكيد على سلمية تحركهم لـ«إسقاط النظام»... لعلهم جميعاً يستطيعون تهنئة النفس بأن حركتهم لا تزال على قيد الحياة وأنها تجاوزت خطر الانقسام، في الوقت ذاته الذي تطرح فيه الأسئلة عن المصير.

ولعل ذكرى الثالث عشر من نيسان، مناسبة لأن يستعيدوا ـ الشباب والأقل شباباً ـ بعض الوقائع والدروس عن الحدث الدرامي الذي اندلع منذ ٣٦ سنة ما يسمح بالإجابة على تلك الأسئلة.

أولاً ـ ارتبط الاقتتال الأهلي، في مطالعه، بمحاولة لـ«إسقاط النظام»، بل كاد أن ينجح في إطاحة رئيس ذلك النظام، وقد كان للنظام رأس واحد في تلك الأيام، عندما أقدمت أكثرية نيابية، تحت ضغط شعبي ومسلح، على مطالبة رئيس الجمهورية بالتنحي. رفض الرئيس التنحي وأنقذه من السقوط دعم الحكم السوري لبقائه حتى آخر ولايته.

ثانياً ـ دارت الصراعات الداخلية في القسم الأوفر من الحرب الأهلية بين كتلتين استولدتهما أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة. حاولت كل منهما، بضغط السلاح والاستقواء بقوى خارجية، فرض صيغتها للنظام السياسي على سائر اللبنانيين. حاولت الحركة الوطنية اللبنانية، مستقوية بالسلاح الفلسطيني، فرض إلغاء النظام الطائفي واعتماد قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية. قضى على المحاولة تدخل الجيش السوري، في خريف ١٩٧٦، في إطار «قوات الردع العربية»، مدعوماً من الجامعة العربية وبإجازة أميركية. وارتبطت المحاولة الثانية بـ«الجبهة اللبنانية»، بقيادة بشير جميل ومن بعده أخيه أمين، وقد توسلت الدعم الإسرائيلي ثم الغزو العسكري الإسرائيلي لعام ١٩٨٢، لفرض وحدانية السلطة السياسية متجسدة في منصب رئيس الجمهورية مطلق الصلاحيات، على حساب منوعات من الشراكة غير المتكافئة بينه وبين رئيس الحكومة.

ثالثاً ـ طرح شعار إسقاط النظام عقب عقد كامل من الزمن، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، تحركت خلاله كافة قطاعات الشعب اللبناني، في مختلف طبقاتها ومكوناتها، طاولت مطالبها كل وجه من أوجه الحياة اللبنانية، التعليمي والزراعي والصناعي والمطلبي والعمالي والاجتماعي. وقد انتقلت الحركة الشعبية تلك، أو بعض أجزائها، إلى طرح شعار إسقاط النظام، بعدما اصطدمت كل هذه التحركات بجدار برجوازية مالية ـ تجارية رفضت أن تقدم أي تنازل لقضية الإصلاح، في أي مجال من مجالات حياة اللبنانيين، وتصلب شرايين طبقة حاكمة، عاجزة عن الاستمرار في أدوارها، وإن تكن لا تزال متحصنة بنظام انتخابي يعيد إنتاج رجالاتها وتوريث أبنائها. إذ ذاك، أمكن المجازفة في الانتقال من تعدد المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى هدف تغيير النظام السياسي، أي العبور من النظام الطائفي إلى نظام ديموقراطي علماني.

رابعاً ـ لا بد أن تتعدى ذكرى ١٣ نيسان مجرد مناسبة لتقبيح الحرب، وهوس الكشف عمّا فيها من مجازر وعنف، إلى البحث في أسبابها، ومسألة المسؤولين عن منع قيامها قدر المسؤولين عن الحرب ذاتها، ومن أجل استخلاص دروسها والعبر ونحسب أن أهمها ما يلي:

[كل احتقان سياسي واجتماعي في نظام يوزع الحقوق والحصص السياسية والاجتماعية والموارد والوظائف وخدمات الدولة بناء على الانتماء إلى الجماعات الطائفية ـ المذهبية إن لم يعالج بالإصلاحات اللازمة يهدد بالانفجار عند حلقته الطائفية ـ المذهبية ـ الأهلية.

[كل محاولة لفرض التغيير بواسطة السلاح محكوم عليها التدهور إلى اقتتال أهلي لا يلبث أن يعيد إنتاج النظام في أبشع مكوناته ومظاهره.

[التغيير الذي يستحق الأمل فيه، والعمل من أجله، هو الذي تمارسه كتلة شعبية عابرة للطوائف تمتلك ما يكفي من الصفة التمثيلية ومن القدرة على التعبئة والحشد لكي تراكم من المكاسب والإنجازات ما يسمح بتغيير جذري نوعي في النظام ومؤسساته وتشريعاته وآليات تشغيله.

[الاستقواء بالخارج ضد الآخر الداخلي، في السلم كما في الحرب، انتحار طوعي: جربه الجميع وخرج منه الجميع خاسرين.

خامساً ـ تفيد الانتفاضات المندلعة حولنا في تعليمنا أن ما من «نظام» يسقط من تلقاء ذاته. يسقط النظام إما بعنف أعنف منه وإما بقوى أقوى منه. في كل الأحوال، فالتحرك السلمي الذي أسقط رأس النظامين التونسي والمصري، وقد سالت فيه دماء كثيرة، نجح، في أن يبقى سلمياً لأنه تمكن، بالقوة العددية للجماهير، من شل قدرة الجيش على اللجوء إلى العنف، والجيش هو قوة القمع الاحتياطية الأخيرة لأي نظام. علماً أن ما جرى حتى الآن زعزعة أركان نظام لا استبداله بنظام بديل.

لا شك في أن الشباب، والأقل شباباً، من تيار «إسقاط النظام» قد نجح في تمثيل وتكتيل عناصر من الرأي العام تحررت من استقطاب ٨ و ١٤ الدعاية بواسطة التظاهر لهدف تغيير النظام. لكن وضوح الرؤية ووعي الذات يستدعيان الاعتراف بأن حركتهم لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تمثل قوة عددية شعبية تسمح لها بالارتقاء إلى مستوى الفعل السياسي، أي التأثير المباشر في نسبة القوى بين النظام ومعارضيه. والنظام للتذكير مجدداً ليس مجرد «رموز»، بل هو مؤسسات سلطوية ومجتمعية وتشريعات وأحزاب وميليشيات وإيديولوجية، بل إيديولوجيات مهيمنة، لا تزال تمسك بتلابيب أكثرية اللبنانيين، ناهيك عن الاحتياطي الأخير للنظام، الذي هو أجهزة القمع.

طرح بيان الدعوة إلى تظاهرة الأحد الماضي السؤال «ماذا بعد؟». مساهمة في الإجابة، يمكن القول إن أول إنجاز يمكن للتحرك الإسقاطي العمل من أجله هو فرض البحث في تغيير النظام بنداً على جدول الأعمال السياسي للبلد المختزل حالياً ببندي السلاح والمحكمة. وهم يستطيعون ذلك لأن دستور البلاد ذاته يخوّلهم إياه. أعني أن يضغطوا من أجل تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. التشكيل لا يعني الإلغاء طبعاً. يعني فرض الاعتراف بضرورة التغيير. هذا التغيير الذي يسمح الدستور بأكثر منه إن أمكن فرض تطبيق المواد غير المطبقة منه أكان لجهة المجلسين أو استصدار قانون انتخابات جديد.

للتظاهرات وظيفتان (التعبير) عن مطالبة أو احتجاج و(التغيير) أي الفعل والتأثير. (إذا كان «شباب إسقاط النظام الطائفي»، والأقل شباباً، قد اختاروا الوظيفة الثانية لتظاهراتهم، حري بهم أن يشمّروا عن ساعد الجد للبدء بالتأثير على طريق التغيير).

اللهم إلا إذا كانوا يريدون لنا التصديق أن قوس قزح الخيال المسرحي يختصر لنا عناء التغيير السياسي الذي قد يحتاج إلى شحنات أكبر من الخيال فيحوّل الناس الذين يمرون تحته من طائفيين إلى... علمانيين!

Fawwaz.traboulsi@gmail.com